17 أهمية مبدأ و ممارسة الديمقراطية التشاركية

1. الدولة لها جسم فيل يسير بعقل عصفور

من عوائق إصلاح التعليم و التي تتسبب في تطبيع المواطنين مع رداءة خدمات القطاع العام ليس فقط اعتقادهم الخاطئ بأن تلك الخدمات مجانية, و إنما أيضا **مفهوم الدولة الأبوية**. يتحدثون عن الدولة ككائن حي قائم بذاته و مستقل عن البشر الذين يسيرون دواليبه. و يتكلمون عنها و كأنها ذات عقل تفكر به و لها وجدان فتعطف به على الناس أو تقسو عليهم بحسب مزاجها. و لا يدرون أن الدولة هي مجموعة مؤسسات يتحكم فيها بشر من بين الناس فيسيرون بها حيث وفق موازين القوى الناجمة عن الكم الهائل من الضغطات التي تمارس عليهم من ذواتهم و من خارجها و التي يمارسونها على بعضهم البعض.

و هناك من شبهها **بعقل عصفور في جسم فيل**. بمعنى أن الجسم ضخم و العقل المتحكم فيه صغير جدا. و خلايا هذا العقل بالدولة هم أصحاب مختلف السلط المتنفذون فيها. و تكون استجابة هذا العقل المدبر لشؤون الدولة بقدر كم و قوة الضغوط الممارسة عليه. فالفيل لا يشعر بالحشرات التي ترتع فوق جلده إلا إذا تعاظم ضغطها عليه. كذلك هو شأن المواطنين المتضررين من سوء تسيير الدولة. و كمثال على ذلك ضغوطات أصحاب قطاع النقل تمكنوا بها من فرض عدم خروج مدونة السير المجحفة في حقهم و في حق كل السائقين بالنظر لما تعرفه مراقبة السير من فساد. فيما عدى هذا المثال اليتيم فغالبا ما يقنع المواطنون بالتشكي لبعضهم البعض من فساد الإدارة العمومية و كأن الذين يسيرون الشأن العام كلهم آذان صاغية لنجواهم فيما بينهم.

و القلة التي تتحكم في دواليب الدولة يُمارس عليها كم هائل من الضغوط بحيث لا تحس معها بمن لا يضغط عليها بالقدر الكافي لإسماع صوته. فمع ما يُمارس عليها من ضغوط من كل حدب و صوب لن تسمع بل لن تستطيع سماع المواطنين المتضررين الذين لا يعرفون كيف ينظمون أنفسهم من أجل ممارسة القدر اللازم من الضغط حتى يُسمع لصوتهم فيتم التحاور معهم ثم تتم الاستجابة لمطالبهم. و الذين يعتمدون في ذلك على المنتخبين في إطار الديمقراطية التمثيلية، من دون ضغط المجتمع المدني فهم واهمون أيضا. فالبرلمان و المجالس المنتخبة جزء من مؤسسات نفس الدولة. فلا تشعر بمن لا يضغط عليها بالقدر الكافي حتى تتحرك من أجل قضاء مصالحه.

2. ما حك جلدك مثل ظفرك

و يُقال و بحق **"ليس بكاء الثكلى كبكاء المستأجرة في المأتم"**. و يُقال بحق أيضا **"ما حك جلدك مثل ظفرك"**. بإسقاط المقولتين على أوضاع التعليم العمومي ببلادنا, و بعد كل الجهود التي لم تفلح حتى الآن في معالجتها, فلا يوجد أحسن من المتضررين المباشرين من أجل التدخل و الضغط بما يلزم من قوة, بغرض تحقيق الجودة المطلوبة و المنشودة في تعليم و تكوين أبنائنا و بناتنا. و هذا هو معنى الديمقراطية التشاركية. هذه الديمقراطية تعني تحرك المعنيين بالأمر مباشرة بتربية و تكوين النشأ في إطار تنظيمات المجتمع المدني كي تكون سندا و عونا و نبراسا للمنتخبين حتى يوجهوا ضغوطاتهم في الاتجاه الصحيح. بهذا المعنى الديمقراطية التشاركية هي رديف و مدعم للديمقراطية التمثيلية.

3. الفئات المعنية مباشرة بأزمة التعليم ببلادنا

بترتيب تنازلي، نجد في مقدمة المتضررين المباشرين من ضعف مستوى تلاميذ التعليم العمومي الناتج عن سوء تدبيره :

1) التلاميذ والطلبة

فهم الضحايا أو في مقدمة الضحايا

2) **أولياء أمورهم**
الذين يتحملون تبعات ضعف مستوى فلذات أكبادهم و سوء تكوينهم

3) **رجال و نساء التعليم بالابتدائي**
الذين يعانون من برامج و مناهج عقيمة حولت المدرسة من دار لاكتساب المعارف إلى مجرد أقسام لتعليم القراءة و الكتابة و العد طيلة ست سنوات. و في المحصلة تلاميذها لا هم بالقراءة و لا بالكتابة و لا هم برصيد معرفي يؤهلهم لتنميته بالأسلاك الموالية

4) رجال و نساء التعليم الثانوي الإعدادي و التأهيلي,
الذين يعانون من ضعف مستوى تلاميذ ينتقل معظمهم من سلك لآخر فقط بدعم نقط المراقبة المستمرة المضخمة. فيتعذر عليهم لا تعليمهم بالشكل المطلوب و لا ضبطهم في سن متقدمة.

5) رجال و نساء التعليم العالي,
الذين يعانون من نفس المشاكل التي حطت من مستوى تعليم مؤسساتهم الأكاديمية و من مصداقية شواهدها.

كل هذه الفئات تشتكي اليوم و تنتقد و لكن بشكل غير منظم و غير مدروس و غير واضح و من تم غير مسموع. فيتعذر عليها بذلك ممارسة الضغط المطلوب على الدولة حتى تستجيب و توجه التعليم في الطريق الصحيح. و عليه فكل هذه الفئات عليها أن تنتظم في **جمعية وطنية من أجل تحقيق الجودة بالتعليم العمومي**.

مهام الجمعية الوطنية من أجل تحقيق الجودة بالتعليم العمومي

من مصلحة الآباء و أبنائهم و بناتهم أن تُمارَس على الدولة و عن طريق مثل هذه الجمعية الوطنية الضغوط التالية :

1) **ضغط رجال و نساء التعليم الابتدائي** من أجل أن تعود المدرسة المغربية لسابق سيرتها فتصبح مرة أخرى دارا **لتحصيل المعرفة و العلوم باللغتين العربية و الفرنسية** و يُمتحن التلاميذ في نهايتها باختبار رصيدهم المعرفي و العلمي المتنوع كي ينتقلوا لسلك الإعدادي, من دون
   - ✓ دعم نقط المراقبة المستمرة
   - ✓ الاقتصار على اختبارهم في المهارات اللغوية و الحسابية.
2) **ضغط رجال و نساء التعليم الإعدادي** من أجل منحهم كامل الصلاحيات في اختبار تلاميذ السادسة ابتدائي من أجل انتقاء من يستحق منهم الانتقال لسلكهم. و تتم بذلك لأولياء أمور التلاميذ و بكل موضوعية, محاسبة و مساءلة المتنفذين الإقليميين في المدارس الابتدائية على نوعية و جودة تدبيرهم.
3) نفس الشيء بالنسبة **لرجال و نساء التعليم بالثانوي التأهلي** في وجه التعليم الثانوي الإعدادي.
4) نفس الشيء بالنسبة **لرجال و نساء التعليم العالي** في وجه التعليم الثانوي التأهيلي.

من أجل مصداقية امتحانات نهاية كل سلك من التعليم لا يجوز أن يكون رجاله و نساؤه هم في نفس الوقت طرفا و حَكما في اختبار تلاميذهم كي ينتقلوا للسلك الموالي. فلا بد من ممارسة ما يكفي من الضغط على الوزارة عن طريق نفس الجمعية حتي يُصبح :

1) رجال و نساء التعليم الإعدادي هم الذين يختبرون تلاميذ السادسة ابتدائي ثم يسلمون **شهادة الدروس الابتدائية** لمن يستحق منهم الانتقال للسلك الموالي.

2) من أجل نفس الغرض, رجال و نساء التعليم بالثانوي التأهلي هم الذين يختبرون تلاميذ الثالثة إعدادي ثم يسلمون شهادة دروس السلك الإعدادي لمن يستحق منهم.
3) و لنفس الغرض دائما, رجال و نساء التعليم العالي ـ كل فئة منهم في اختصاصها ـ هم الذين يختبرون طلبة الثالثة ثانوي تأهيلي ثم يسلمون شهادة الباكالوريا لمن يستحق منهم.

بإعداد أساتذة كل سلك لمضامين الامتحانات النهائية للسلك الذي قبله و بإشرافهم على الحراسة فيها و بتصحيحهم لفروضها ثم بإعدادهم لنتائجها, يصبح و بحق كل سلك يحدد للذي هو أدنى منه الحد الأدنى من الرصيد المعرفي و الكفايات الواجب على كل مترشح التمكن منها كي يستحق متابعة دراسته بالسلك الموالي. و هكذا يحدد أساتذة كل سلك لزملائهم بالسلك الذي قبله الرصيد المعرفي و قدر الكفايات الواجب تمكين تلاميذهم منها كي يستحقوا متابعة دراستهم بالسلك الموالي. فتكون بذلك هذه الجمعية الممثلة لكل هذه الفئات المعنية مباشرة بجودة التعليم الرقيب و المدافع من داخل المنظومة عن جودة خدماتها. بذلك تتحقق الديمقراطية التشاركية المنشودة و الداعمة للديمقراطية التمثيلية.

جودة التعليم شأن كل مكونات المجتمع

و ليس وَليَّ أمر التلميذ بالتعليم العمومي, فقط أبواه أو من يليهما من القرابة. أولئك أولياء أمور التلاميذ المباشرين. و لكن بفعل **الوازع الديني و الوازع الأخلاقي و الوازع الوطني**, كل مواطن مغربي, مهما كان مستواه الاجتماعي و انتماؤه السياسي و العقدي, و حتى من كان أبناؤه و بناته يدرسون بالتعليم الحر, فهو أيضا بصفة جد مباشرة, من أولياء أمور كل تلاميذ التعليم العمومي بالمغرب. و الأمر بالخطورة التي من شأنها أن تجعل من جودة التعليم العمومي أمرا يعني الجميع. فمصير كل بلاد على وجه الأرض مرتبط ارتباطا وطيدا بجودة تعليم و تكوين كل الأجيال الصاعدة, و ليس أبناء و بنات فئة اجتماعية ميسورة و محظوظة من دون غيرها. و عليه, فيشرّف كل مغربي أن يعتبر نفسه من أولياء أمور التلاميذ بهذه الصفة أو بتلك, حتى في حالة ما لم يعد له أبناء و بنات في طور الدراسة.

دور جمعيات آباء و أولياء أمور التلاميذ.

على جمعيات آباء و أمهات و أولياء أمور التلاميذ ببلادنا, **أن تتحول** من شبه **جمعيات خيرية** تقتصر عنايتها بتعويض الدولة في صيانة و تجهيز المؤسسات, إلى **جمعيات مستهلكين,** تعتني بالأهم من كل ذلك و المتمثل في الضغط المنظم و المدروس من أجل توفير جودة خدمات هذا القطاع الحيوي. و لن نجد أحسن من **جمعيات أولياء التلاميذ كجمعيات مستهلكين** من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية ببلادنا.

فمثل هذا الضغط من طرف أية جمعية من جمعيات المجتمع المدني أصبح اليوم مطلوبا من أجل دفع المسؤولين إلى ترشيد موارد أي قطاع عمومي و من أجل مراقبتهم و محاسبتهم على نتائج أدائهم. و مثل هذا الضغط من طرف المجتمع المدني هو ما أصبح يصطلح على تسميته كما أسلفنا, ***بالديمقراطية التشاركية*** ***la démocratie participative*** الداعمة و المُكملة ***للديمقراطية التمثيلية*** ***la démocratie représentative*** أي الديمقراطية البرلمانية.

معيار تحقيق الحكامة الجيدة بالتعليم العمومي

و من المصطلحات المتداولة اليوم بين المسؤولين عن كل القطاع العام, هي ***الحكامة الجيدة*** ***la bonne gouvernance.*** و يفسرها كل منهم على هواه. أما فيما يخص عموم المواطنين, فالحكامة الجيدة بالقطاع

العمومي تعني بكل بساطة حسن التدبير و التسيير الذي يسفر عن نتائج ترضيهم كمستهلكين لخدماته. و لا يمكننا الكلام عن توفر و تحقيق الحكامة الجيدة **بالتعليم العمومي** إلا يوم يصبح كل المتنفذين فيه راضين بجودة خدمات مدارسه **لأبنائهم و بناتهم**, بالقدر الذي يرضون به لهم اليوم على التعليم الحر. فما داموا يفضلون المدارس الحرة على المدارس العمومية لفلذات أكبادهم, فمن العبث الكلام عن توفر الحكامة الجيدة بالتعليم العمومي ببلادنا.

و **الخبز الجيد هو الذي يرضاه صاحب المخبزة لأهله**. و لكن في المقابل, إذا ما وُجِدَ خباز لا يرضى بخبز مخبزته لعائلته, فليس العيب فيه. و إنما العيب في زبنائه الذين لا يزالون يقبلون منه سلعته من دون أي تحفظ و لا أي ضغط و لا أي احتجاج. و عليه, فبتقاعسنا نحن أولياء أمور التلاميذ و كل رجال و نساء التعليم بكل أسلاكه, عن الضغط على المتنفذين في القطاع من أجل تحقيق الجودة بالتعليم وجب علينا أن نعترف بأننا نتحمل جميعا مسؤولية لا يستهان بها في واقعه الذي لا يرضينا. فلا بد من جمعية وطنية تظم كل هذه الفئات من المجتمع حتى تضغط و تنهض بهذا القطاع الحيوي الذي من دون نجاعته و فاعليته, لا أمل لا في أية تنمية مستدامة و لا بالتالي في العيش الكريم لجل المواطنين.